

«ول ستريت» تسجل مكاسب أسبوعية متفاوتة وتترقب «الاحتياطي»



((وكالات))

سجلت مؤشرات الأسهم الأمريكية الرئيسية الثلاثة مكاسب أسبوعية متفاوتة، حيث سجل مؤشر ناسداك أكبر زيادة بنسبة 2.1% تقريباً، بالمقابل أضاف مؤشر ستاندرد آند بورز 1.1%، فيما اكتفى داو جونز بمكاسب طفيفة مرتفعاً بنسبة 0.2%. وهذه هي المرة الأولى التي تحقق فيها المؤشرات الرئيسية الثلاثة مكاسب أسبوعية متتالية منذ أكتوبر. ويوم الجمعة، خفضت الأسهم الأمريكية الكثير من خسائرها السابقة خلال الجلسة، حيث يقوم المستثمرون بموازنة بيانات العمل الأكثر سخونة من المتوقع قبيل اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي القادم. وأغلق مؤشر داو جونز الجلسة متراجعا 34.87 نقطة فقط، أو 0.1%، إلى 34,429.88 نقطة بعد أن وصل إلى أدنى مستوى له في الجلسة بأكثر من 350 نقطة. وخلال الجلسة أيضاً انخفض مؤشر ستاندرد آند بورز 1.2% قبل أن يقلص الخسائر ويغلق على تراجع بنسبة 0.1% فقط عند 4071.70 نقطة. كما أغلق المؤشر ناسداك متراجعا 0.2% عند 11,461.50 نقطة. وكان مؤشر التكنولوجيا انخفض 1.6% في وقت سابق من الجلسة. وغذى تقرير الوظائف لشهر نوفمبر/ تشرين الثاني التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) سيحافظ على مساره لرفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم.

وأظهر تقرير الوظائف الصادر عن وزارة العمل ارتفاع عدد الوظائف غير الزراعية 263 ألفاً، متجاوزاً توقعات بارتفاعه 200 ألف، وتسارع نمو الأجور حتى مع تزايد مخاوف الركود. وظل معدل البطالة في الولايات المتحدة دون تغيير كما هو متوقع عند 3.7 في المئة.

وكان المستثمرون يبحثون عن علامات على ضعف سوق العمل، وخاصة الأجور، كدليل على تراجع التضخم بوتيرة أسرع، الأمر الذي سيمكن مجلس الاحتياطي الاتحادي من إبطاء دورة رفع أسعار الفائدة الحالية وإيقافها في نهاية المطاف.

وقالت آنا هان، نائبة الرئيس في ويلز فارغو للأوراق المالية: «لن تكون نقطة بيانات عمل قوية واحدة كافية بعد خطاب باول.. إنه يؤكد أننا نرى الاتجاه الذي نؤثر فيه على التضخم، لذلك أعتقد أن هذا النوع من يهدئ السوق ويخفف الضغط».

كان هذا هو تقرير التوظيف الشهري الأخير قبل اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي الذي استمر يومين في الفترة من 13 إلى 14 ديسمبر، والذي من المتوقع أن يتباطأ فيه البنك المركزي إلى رفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس من رفع 75 نقطة أساس الذي شوهد في الأشهر الأخيرة.

الأسهم الأوروبية

تراجعت الأسهم الأوروبية مرة أخرى، الجمعة بعد مكاسب قوية على مدى يومين ساعدت المؤشر ستوكس 600 الأوروبي على الصعود لأسبوعه السابع على التوالي وسط مؤشرات على معاودة فتح الصين لاقتصادها وتراجع المخاوف بشأن رفع أسعار الفائدة.

وأغلق ستوكس 600 منخفضاً 0.2 في المئة بعد ارتفاعه 1.5 في المئة في الجلستين الماضيتين. وارتفع المؤشر 0.6 في المئة خلال الأسبوع، وسجل أطول سلسلة مكاسب أسبوعية منذ إبريل/نيسان 2021. وكانت أسهم الطاقة والتكنولوجيا من بين أكبر عوامل الهبوط على المؤشر الأوسع، إذ بددت المكاسب في قطاعي العقارات وتجارة التجزئة.

وخفف المسؤولون الصينيون هذا الأسبوع من موقفهم بشأن قيود كوفيد-19 الصارمة التي أثرت على النمو العالمي وسط احتجاجات في البلاد.

كما تعرضت أسهم شركات التكنولوجيا الحساسة لأسعار الفائدة لضربة مع ارتفاع عوائد السندات الحكومية في منطقة اليورو تماشياً مع تحرك في عوائد سندات الخزانة الأمريكية بعد أن أظهرت بيانات أن أرباب العمل الأمريكيين وظفوا عمالاً أكثر مما كان متوقعاً في نوفمبر/تشرين الثاني وزيادة الأجور على الرغم من المخاوف المتزايدة من الركود. في غضون ذلك، أظهرت البيانات الأوروبية هذا الأسبوع تضخماً محدوداً وتراجع مبيعات التجزئة الألمانية والصادرات، مما يتيح للبنك المركزي الأوروبي اختبار زيادة أقل في أسعار الفائدة.

وحذرت رئيسة البنك المركزي الأوروبي، كريستين لاغارد، من أن بعض السياسات المالية للحكومات الأوروبية قد تتسبب في ارتفاع الطلب، رغم سعي البنك للسيطرة على التضخم المتسارع.

وقال نائب رئيس البنك المركزي الأوروبي لويس دي جويندوس إن البنك بحاجة إلى التركيز على خفض التضخم إلى هدفه المتوسط البالغ اثنين في المئة وبالتالي الاستمرار في رفع أسعار الفائدة على الرغم من التباطؤ الأخير في وتيرة ارتفاع الأسعار.

ومن بين الأسهم الفردية، هبط سهم شركة الأدوية الفرنسية سانوفي 1.9 في المئة بعد أن قالت إنها إذا قدمت عرضاً لشراء شركة هورايزون ثريبيوتيكس للتكنولوجيا الحيوية، فإنها ستفعل ذلك نقداً. وقفز سهم كريدي سويس 9.3 في المئة بعد خسائر على مدى 12 يوماً متتالياً دفعت السهم إلى مستوى قياسي منخفض. ويتطلع البنك السويسري إلى تسريع خفض التكاليف مع تدهور توقعات الإيرادات.

